رقم الوثيقة: UA: 207/12 Index: MDE 12/024/2012 بتاريخ: 13 يوليو/تموز 2012

تحرك عاجل

احتجاز ثلاثة نشطاء من قبل الجيش المصري

قام الجيش المصري باعتقال ثلاثة نشطاء سياسيين. ويُعتبر هؤلاء الرجال الثلاثة، وجميعهم مدنيون، سجناء رأي محتملون وعرضة لخطر التعذيب أو غيره من أشكال إساءة المعاملة في الحجز. ويُحتمل أن يواجهوا محاكمة جائرة أمام محكمة عسكرية.

ففي 12 يوليو/تموز 2012، اعُتقل ثلاثة من الأعضاء الشباب في الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وهم إسلام أمين وكريم الكناني ومحمد مسعود، إثر مشاركتهم في احتجاج في منطقة رابعة العدوية بمدينة نصر في القاهرة. وقد دعا الاحتجاج، الذي كان المعتقلون الثلاثة يساعدون في تنظيمه، إلى مزيد من المشاركة في الجمعية التأسيسية، وهي الهيئة المكلفة بصياغة الدستور القادم.

ففي حوالي الساعة الحادية عشرة مساءً، داهم رجال يرتدون ملابس مدنية الاحتجاج وهاجموا المحتجين، مما أسفر عن إصابة شخص واحد على الأقل بسلاح أبيض. وقال محتجون إنهم عندما بدأوا بالتفرق شاهدوا رجالاً بملابس مدنية، يُعتقد بأنهم من أفراد الأمن، وهم يلقون القبض على محمد مسعود. ولم يستطيع أصدقاء وأقرباء إسلام أمين وكريم الكناني الاتصال بهما بواسطة الهاتف النقال ، ولذا فقد انتابهم القلق عليهما.

وخلال الساعات الثلاث التالية، زار محامي الحزب المصري الديمقراطي والاجتماعي مركزين للشرطة في مدينة نصر، في محاولة لمعرفة مكان وجود النشطاء. ولدى استفساره في المنطقة S28، وهي منطقة عسكرية تقع في مدينة نصر (كان الجيش قد استخدمها في السابق لاحتجاز المحتجين، نفى أحد الضباط أن يكون الرجال موجودين هناك. إلا أن المحامي شاهد بعد دقائق النشطاء الثلاثة وهم يُنقلون في مركبة مكشوفة من الخلف ويحيط بهم أفراد أمن يرتدون ملابس مدنية كما بدا الأمر. وأبلغ قائد الشرطة العسكرية المصرية المحامي بأنه تم نقل الرجال الثلاثة إلى الادعاء العسكري.

وإذا كان النشطاء الثلاثة محتجزين بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التجمع ليس إلا، فإن المنظمة ستطالب بإطلاق سراحهم فوراً وبلا قيد أو شرط. ويساور المنظمة قلق من أنه على الرغم من كونهم مدنيين، فإن من المرجح أن يواجهوا محاكمة جائرة أمام محكمة عسكرية.

يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة، تتضمن ما يلي:

- الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن إسلام أمين وكريم الكناني ومحمد مسعود إذا كانوا معتقلين بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التجمع المشروع؛
- حث السلطات المصرية على الإفصاح فوراً عن أماكن وجود النشطاء الثلاثة، والسماح لهم بتوكيل محامين من اختيارهم، والاتصال بعائلاتهم والحصول على المعالجة الطبية التي قد يحتاجونها؛
- ضمان عدم تعرُّضهم للتعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة؛
- دعوة السلطات إلى وقف أية تحقيقات من قبل الادعاء العسكري فيما يتعلق بالنشطاء الثلاثة وإطلاق سراحهم أو إحالتهم إلى القضاء المدني العادي من خلال مكتب المدعي العام.

يرجى إرسال المناشدات قبل 24 أغسطس/آب 2012 إلى:

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المشير محمد طنطاوي

وزارة الدفاع، القاهرة مصر

فاكس: 48 580 279 202+ (ربما يكون مغلقاً بعد ساعات الدوام الرسمي)

المخاطبة: سعادة المشير طنطاوي

رئيس هيئة القضاء العسكري

اللواء عادل المرسي

هيئة القضاء العسكري

القاهرة، مصر

فاكس: 0980 2412 202+ (ربما يكون مغلقاً بعد ساعات الدوام الرسمي)

المخاطبة: سعادة اللواء المرسي

كما يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين المصريين المعتمدين لدى بلدانكم

معلومات إضافية

هذه هي الحالة الأولى التي يتم فيها القبض على نشطاء وتقديمهم إلى المدعين العسكريين منذ تولي الرئيس محمد مرسي منصب الرئاسة في 30 يونيو/حزيران 2012. وهي تُبرز استمرار الانتهاكات على أيدي الجيش على الرغم من أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يدعي أنه سلَّم السلطة إلى السلطات المدنية.

ويُذكر أن إسلام أمين، البالغ من العمر 26 عاماً، هو مصور فوتوغرافي ومصور صحفي يعمل لحسابه الخاص، وأمين الإعلام في الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي بشرق القاهرة؛ وأن محمد مسعود، البالغ من العمر 28 عاماً، يعمل كمسؤول مبيعات في شركة عقارية، هو قائد شبابي في الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي؛ أما كريم الكناني فهو أمين الشباب في الحزب بشرق القاهرة.

وقد قامت القوات المسلحة، في أكثر من حالة عقب الاحتجاجات التي اندلعت في عامي 2011 و 2012، بتعذيب أو إساءة معاملة المحتجين والنشطاء في الحجز. ومن بين أشكال التعذيب التي استخدمتها: الضرب والصعق بالكهرباء والجلد والتهديد بالاعتداء الجنسي. وظلت القوات العسكرية فوق القانون، ولم تتم مساءلة أحد من أفرادها على تلك الانتهاكات.

وأصدرت المحاكم العسكرية أحكاماً بالسجن على آلاف المصريين العاديين منذ "ثورة 25 يناير". وتشكل تلك المحاكمات انتهاكاً لبعض الضمانات الأساسية للمحكمات العادلة، ومنها الحق في الاستئناف الفعال. وفي الوقت الذي وردت فيه

أنباء تفيد بأن العديد من الأشخاص الذين حوكموا أمام محاكم عسكرية قد أُعيدت محاكمتهم وأُطلق سراحهم، فإن آلافاً آخرين ما زالوا يقبعون في السجون.

ففي يونيو/حزيران منح وزير العدل ضباط الشرطة العسكرية والمخابرات السلطات نفسها التي تتمتع بها الشرطة القضائية في التعامل مع المدنيين الذين يُشتبه في أنهم ارتكبوا جرائم ذات صلة بالأمن القومي والنظام العام. وقد انتقدت منظمة العفو الدولية تلك الخطوة ووصفتها بأنها تمهد الطريق نحو المزيد من المحاكمات العسكرية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. وقد أبطلت محكمة إدارية ذلك القرار. كما قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتعديل الإعلان الدستوري لمصر، بحيث ألغى إشراف القوات المسلحة على الحياة المدنية وأعطى المجلس الأعلى للقوات المسلحة القول الفصل في جميع الشؤون العسكرية. كما أن السلطات المعدَّلة تسمح للجيش بالتدخل في حالات "الاضطرابات" بناء على طلب من الرئيس.

واتساقاً مع القانون الدولي، فإن منظمة العفو الدولية تعارض محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية. إذ أن مثل هذه المحاكمات تشكل انتهاكاً للحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة تُنشأ بموجب القانون، وهو ما تكفله المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي أصبحت مصر دولة طرفاً فيه.

الأسماء: إسلام أمين، كريم الكناني، محمد مسعود

النوع الاجتماعي :ذكور